عنوان البحث : التَّدَابِيْرُ الشَّرْعِيَّةُ الْوَاقِيَةُ مِنَ الْجِنَايَةِ عَلَى الْمَالِ الْعَامِ دِرِاسَةٌ فِقْهِيَّةٌ مُقَارَنَةٌ بِالْقَانُوْنِ المَصْرِي .
المؤلف : د. إسلام عبد العزيز عبد الفتاح الشافعي .
رقم البحث : الأول (منشور) .
اسم المجلة : المجلة العلميَّة لكلية الآداب جامعة الوادي الجديد .
العدد : (15) . **المجلد : (8) .**
تاريخ : أبريل (2022م) .

مُلَخَّصُ الْبَحْثِ :

جاء هذا البحث بعنوان : " التَّدَابِيْرُ الشَّرْعِيَّةُ الْوَاقِيَةُ مِنَ الْجِنَايَةِ عَلَى الْمَالِ الْعَامِ دِرِاسَةٌ فِقْهِيَّةٌ مُقَارَنَةٌ بِالْقَانُوْنِ المَصْرِي " ، وقد تناولت فيه عشرة تدابيرت شرعية وقانونية ، بحيث تمثل نظريَّة متكاملةً شاملةً للحفاظ على الأموال العامَّة ووقايتها من الاعتداء عليها ، وهي : تقوية الوازع الديني ، والحسبة " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " ، وتحقيق الكفاية والعدالة للموظفين ، وعدم جواز التصرف في المال العام ، وعدم جواز اكتساب المال العام بالتقادم ، وعدم الحجز على الأموال العامة ، وتجريم السرقة من المال العام ، وتجريم الاختلاس من المال العام ، وتجريم الرشوة ، وتجريم التبديد ، وقد تبين أنَّ كلًّا من " الفقه الإسلامي " و" القانون المصري " يتكاملان – إلى حدٍّ كبيرٍ – في ما بينهما – في تشريع أغلب هذه التدابير ، من أجل حفظ المال – العام خاصَّة - ؛ تحقيقًا لحمايته باعتباره أحد المقاصد والضرورات الخمس – الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسب ، والمال - ، وهو ما يؤدي بدوره إلى استقرار المجتمع واستقامته ، وتحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل .